مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2026

- ملخص التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية -

تلعب المؤسسات والمقاولات العمومية دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وقد انخرطت في الرؤية الإصلاحية التي يقودها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله،** والرامية إلى إرساء حكامة عمومية نموذجية، وتعزيز نجاعة الأداء والشفافية، وملاءمة عمل هذه الهيئات مع الأولويات الوطنية في مجالات التنمية المستدامة والعدالة المجالية وخلق القيمة.

وقد تجسدت هذه الدينامية من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية كبرى، لاسيما من خلال اعتماد القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والسياسة المساهماتية للدولة، والميثاق الجديد للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية فضلا عن إعادة التنظيم المؤسساتي والاستراتيجي للقطاع العام بهدف جعله رافعة للتنافسية والازدهار في خدمة المواطن.

وقد مكّنت التدابير المتخذة في إطار ورش إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية من تحقيق نتائج مهمة وتقدم ملحوظ على عدة مستويات من هذا الإصلاح خلال الفترة 2021-2025. وتندرج هذه الإنجازات ضمن دينامية تحول عميق يروم تحديث تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز تنافسيتها والرفع من أثرها على الاقتصاد الوطني.

ويُخصص مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026 دورًا محوريًا للبعد الترابي للسياسات العمومية، استجابةً **للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله،** الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، الذي دعا من خلاله إلى القطع مع مغرب يسير بسرعتين. حيث يُكرّس هذا التوجه العدالة المجالية كرافعة مُهيكلة للتنمية الوطنية، عبر اعتماد مقاربة مندمجة ترتكز على تثمين الخصوصيات المحلية وتكريس الجهوية المتقدمة والتكامل والتضامن بين المجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية.

كما يقوم هذا المشروع على أربع أولويات استراتيجية تم تحديدها في المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة رقم 2025/11 الصادرة بتاريخ 8 غشت 2025 والمتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026 والتي تهم توطيد المكتسبات الاقتصادية، والتأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومواصلة تكريس ركائز الدولة الاجتماعية، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

I. مكونات ونجاعة أداء المحفظة العمومية

1. مكونات أداء المحفظة العمومية

تتكون المحفظة العمومية، متم شهر يوليوز 2025، من 267 مؤسسة ومقاولة عمومية موزعة على النحو التالي:

- **217 مؤسسة عمومية[1] ؛**
- **50 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة.[2]**

1 يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي ويسمى مؤسسة عمومية بموجب القانون الذي أحدثه

2 يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأسمالها مباشرة كليا أو جزئيا

كما تمتلك بعض هذه المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة و/أو مساهمات يصل مجموعها إلى **532** هيئة، 54% منها مملوكة بالأغلبية. علاوة على هذه الهيئات، تتولى وزارة الاقتصاد والمالية مهمة التتبع و/أو المراقبة المالية للهيئات التالية :

- **73 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للجماعات الترابية**[3] حيث تخضع **21 شركة** منها للمراقبة المالية ويتم تتبعها ضمن المحفظة العمومية؛
- **53 هيئة عمومية أخرى**[4]، تخضع **30 هيئة** منها للمراقبة المالية ويتم تتبعها ضمن المحفظة العمومية.

2. المؤشرات المالية والاقتصادية للمحفظة العمومية

سجل رقم المعاملات الإجمالي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2024 تطوراً ملحوظاً. ويرجع ذلك أساساً إلى الأداء المتميز للمجمع الشريف للفوسفاط وعدد من المجموعات العمومية الأخرى. كما شهدت باقي المؤشرات المالية تحسناً واضحاً يعكس مساراً ثابتاً نحو استعادة وتعزيز توازنه المالي. وتؤكد توقعات اختتام سنة 2025 استمرار هذه الدينامية الإيجابية، حيث من المرتقب نمو مطرد لرقم المعاملات وتحسن في نتائج الاستغلال واستقرار النتائج الصافية عند مستوى مرتفع. كما ستعرف سنة 2026 استمرار هذه الدينامية، مع توقع تسجيل نمو متزايد على مستوى النتائج وتعزيز وتيرة الاستثمارات.

بلغ **رقم المعاملات** برسم سنة 2024 ما قدره **363.940 مليون درهم**، مسجلاً ارتفاعا بنسبة 10% مقارنة بسنة 2023، ويُعزى بالأساس إلى ارتفاع رقم معاملات المُجمع الشريف للفوسفاط الذي انتقل من **91.277 مليون درهم** سنة 2023 إلى **96.989 مليون درهم** سنة 2024.وتُشير توقعات اختتام السنة المالية 2025 إلى تحقيق رقم معاملات قدره **393.380 مليون درهم** لمجموع المؤسسات والمقاولات العمومية، بزيادة نسبتها 8% مقارنة بسنة 2024.

وفيما يخص **تكاليف الاستغلال دون احتساب المُخصصات**، فقد بلغت **297.131 مليون درهم** سنة 2024، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 6% مقارنة بسنة 2023. وتُشير توقعات اختتام السنة المالية 2025 الى ارتفاع بنسبة 3% مما يرفع مستوى تكاليف الاستغلال دون احتساب المخصصات إلى **306.789 مليون درهم**.

ومن جهة أخرى، سجل **مجموع نتائج الاستغلال** سنة 2024 ارتفاعا مهما، حيث بلغت ما قدره 34.491 مليون درهم مقابل **15.633 مليون درهم** تم تسجيلها برسم سنة 2023 (زائد 121%). وينسب هذا التطور بالأساس إلى الارتفاع الملحوظ على مستوى نتائج الاستغلال الإيجابية (زائد 32%)، وانخفاض العجز المسجل على مستوى نتائج الاستغلال السلبية بـ **31%** مقارنة بسنة 2023. وتشير **توقعات الاختتام برسم سنة 2025** إلى تحسن مرتقب لهذه النتائج بنسبة 21% مقارنة بسنة 2024 لتبلغ **41.572 مليار درهم.**

أما بالنسبة **للنتائج الصافية للمؤسسات والمقاولات العمومية**، فقد عرفت تحسنا ملحوظاً حيث بلغت **23.409 مليون درهم سنة 2024** مقابل **9.278 مليون درهم** سنة 2023 (زائد 152%). ويفسر هذا النمو بالتطور الملحوظ على مستوى النتائج الصافية الإيجابية **(زائد 9.829 مليون درهم)** وكذلك تراجع النتائج الصافية السلبية (ناقص **4.303 مليون درهم)**. وتُشير **توقعات اختتام سنة 2025** إلى تراجع في النتائج الصافية، حيث من المُتوقع أن تبلغ ما قدره **18.466 مليون درهم**، أي بانخفاض بنسبة 21% مقارنة بسنة 2024.

وقد بلغ إجمالي **الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية** سنة 2024 ما قيمته **101.444 مليون درهم**، مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 25% مقارنة بسنة 2023 **(زائد 20.159 مليون درهم)**. و يُعزى هذا المستوى من أداء المؤسسات والمقاولات العمومية على مستوى الاستثمار خلال سنة 2024، في جزء كبير منه، إلى تركز المشاريع لدى عدد محدود من المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات الاستراتيجية الكبرى والتي تضطلع بدور محرك أساسي في تنفيذ الأوراش الوطنية الكبرى، في مقدمتهم المجمع الشريف للفوسفاط الذي حقق حجم استثمار بلغ **43.588 مليون درهم**، أي ما يمثل أكثر من 40**%** من إجمالي استثمارات القطاع. وتأتي بعده الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (**6.903 مليون درهم**) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (**6.887**

3 يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الجماعات الترابية نسبة لا تقل عن 34% من رأسمالها

4 يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي

مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (**5.517 مليون درهم)** ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (**4.391 مليون درهم)** والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (**2.617 مليون درهم)** وشركة الرباط الجهة للتهيئة (**2.355 مليون درهم)** ومجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية (**2.131 مليون درهم)** ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط (**1.875 مليون درهم)**.

أما بالنسبة لسنة 2025، فتُشير التوقعات المُحينة إلى استمرار الوتيرة التصاعدية لحجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية لتناهز **169.187 مليون درهم**، أي بزيادة قدرها 28% مقارنة بتوقعات سنة 2024.

ومن المتوقع أن تبلغ استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ما يناهز **179.718 مليون درهم** و**158.992 مليون درهم**، و**167.510 مليون درهم** على التوالي برسم سنوات 2026 و2027 و2028.

3. العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

يتخذ الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية عدة أشكال، تشمل تحويلات مالية مخصصة للتجهيز و/أو للتسيير، إضافة إلى المخصصات المتعلقة بتعزيز الأموال الذاتية أو الزيادة في الرأسمال بالإضافة الى الرسوم شبه الضريبية لصالح هذه الهيئات. ويهدف هذا الدعم إلى مواكبة تنفيذ السياسات العمومية والمجهود الاستثماري، وتعويض التكاليف المرتبطة بالتزامات الخدمة العمومية وكذا ضمان استمرارية الوضعية المالية للهيئات الاستراتيجية التي قد تتأثر بالأزمات الخارجية، سواء منها الصحية أو الطاقية أو المائية وغيرها.

كما تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة عبر موارد متنوعة تشمل الأرباح وحصص الأرباح والإتاوات مقابل الاحتلال المؤقت للملك العمومي، ومساهمات أو موارد أخرى مختلفة، بالإضافة إلى مساهمتها المهمة برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة.

خلال سنة 2024، بلغت **الإمدادات المالية التي تم صرفها من الميزانية العامة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية** ما مجموعه **61.190 مليون درهم**، منها نسبة 58% كتحويلات برسم التسيير و29% للتجهيز و13% برسم الزيادة في رأس المال، استفادت منها أساساً المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري **(44.484 مليون درهم)**. وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات المُحينة للتحويلات **برسم سنة 2025** تبلغ **84.289 مليون درهم**، تم تحويل 61% منها عند متم شهر شتنبر. موازاة مع ذلك، ارتفع الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية عبر **الرسوم شبه الضريبية**، حيث انتقل مجموعها من **4.840 مليون درهم** سنة 2015 إلى **6.027 مليون درهم** سنة 2024. ويعزى ارتفاع هذه التحويلات في السنوات الأخيرة الى تزايد المهام المرتبطة بالخدمة العمومية التي أُسنِدت إلى المؤسسات والمقاولات العمومية التي لا تمارس نشاطا تجاريا، إضافةً إلى إحداث هياكل متخصّصة لتنزيل السياسات العمومية على المستوى القطاعي أو الترابي.

وارتفعت **مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة**، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة، من **13.987 مليون درهم** الى **16.610 مليون درهم** برسم **قانون المالية للسنة المالية 2024**، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 19%، وفيما يتعلق بعائدات تفويت الأصول والخوصصة، فقد بلغت حوالي **1.700 مليون درهم**، وذلك إثر تفويت الدولة لكامل حصتها في رأسمال فندق المامونية.

وتُشير توقعات **اختتام السنة المالية 2025** الى حوالي **18.545 مليون درهم** (دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة)، أي بزيادة نسبتها 12% مقارنة بإنجازات سنة 2024. فيما تقدر **توقعات سنة 2026** تحقيق موارد تناهز **19.522 مليون درهم**، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة.

وقد سجّلت **المساهمات الضريبية** للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة خلال سنة 2024 ما قدره **22.631 مليون درهم** (دون احتساب المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والدّخول (**851 مليون درهم)** والرسم المهني **(366 مليون درهم)**، أي ما يعادل نحو 12% من الإيرادات الإجمالية للدولة بموجب هذه الرسوم.

II. دور المؤسسات والمقاولات العمومية في تنزيل السياسات القطاعية

ستواصل المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2026 تنفيذ مخططات عملها بما ينسجم مع **التوجيهات الملكية السامية**، ولاسيما تلك الواردة في **خطاب العرش** بتاريخ 29 يوليوز 2025، وفي **الخطاب السامي** الموجه **إلى أعضاء البرلمان بتاريخ 10 أكتوبر 2025**، الذي دعا إلى تسريع وتيرة تنفيذ الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية التي تروم أثراً أقوى واحترام علاقة رابح-رابح بين المناطق الحضرية والقروية.

فيما يتعلق **بالورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية**، فقد بلغت برسم سنة 2025 نسبة المستفيدين من نظام التأمين الإجباري عن المرض **88%** من الساكنة المغربية أي ما يناهز 32,4 مليون شخص. وينخرط أكثر من 24 مليون شخص في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أي ما يزيد عن 66% من الساكنة، ويشمل ذلك أجراء القطاع الخاص والعمال غير الأجراء، إضافة إلى المستفيدين من نظامي التأمين الإجباري عن المرض "تضامُن" و"الشامل".

فيما يخص **قطاع الصحة**، سجلت مشاريع وأوراش إصلاح القطاع الصحي ، تقدماً ملحوظاً، لاسيما فيما يتعلق بتأهيل العرض الصحي وتثمين وتعزيز الموارد البشرية وتعزيز حكامة المنظومة الوطنية الصحية.

فيما يتعلق **بقطاع التربية والتكوين،** تواصل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين تنفيذ خارطة الطريق 2022-2026 الخاصة بمنظومة التربية والتكوين، لاسيما من خلال تعميم برنامج «المدارس الرائدة». فقد مكّن نجاح التجربة النموذجية المنجزة برسم الموسم الدراسي 2023-2024، والتي اعتمدت المقاربة البيداغوجية "التدريس وفق المستوى المناسب" القائمة على المواكبة الفردية في اكتساب التعلمات الأساسية للتلاميذ، من توسيع هذا النموذج ابتداءً من الدخول المدرسي 2024-2025 ليشمل 2.626 مدرسة ابتدائية مقابل 620 فقط في السابق، لفائدة 1.300.000 تلميذ عوض 330.000، أي ما يمثل 30% من الأطفال المتمدرسين. وقد تم توسيع هذه التجربة لتشمل التعليم الثانوي الإعدادي، حيث استفاد منها 554 إعدادية إضافية ليصل مجموع «الإعداديات الرائدة» إلى 786 مؤسسة ابتداءً من الدخول المدرسي 2025-2026.

فيما يخص **التكوين المهني**، يعرف الورش الملكي المتعلق بإحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات تقدماً ملحوظاً بعد دخول 7 مدن منها حيز الخدمة في كل من جهات الدار البيضاء-سطات وسوس-ماسة والعيون-الساقية الحمراء والشرق والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة وبني ملال-خنيفرة، وهو ما يمثل **74% من الطاقة الاستيعابية المستهدفة**. وقد اكتملت أشغال البناء بثلاث مدن للمهن والكفاءات بجهات الداخلة-وادي الذهب، وكلميم-واد نون، ومراكش-آسفي، مع برمجة افتتاحها خلال **سنة 2026**. كما توجد مدينتا المهن والكفاءات بجهتي فاس-مكناس ودرعة-تافيلالت في مرحلة متقدمة من الإنجاز.

في مجال **إنعاش التشغيل**، تواكب الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، باعتبارها فاعلاً محورياً في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالإدماج المهني والاقتصادي، خارطة الطريق الجديدة التي أطلقتها الحكومة سنة 2025، والتي تركز على ثماني مبادرات متكاملة، وتهدف إلى إحداث 1,45 مليون فرصة شغل في أفق سنة 2030، وخفض معدل البطالة إلى 9%.

فيما يخص **دعم المقاولات**، تُعَدّ الجهودُ المتواصلة التي تبذلها الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة (تمويلكم) من أجل تسهيل الولوج إلى التمويل، لاسيما بالنسبة للشركات الصغيرة جدا والمتوسطة من أبرز ما ميّز سنة 2024. وهكذا، مكنت الأنشطة الإجمالية للشركة من تعبئة قروض بحجم **47,5 مليار** درهم من خلال 82.210 عملية والتزامات بلغت إلى **27,7 مليار درهم**.

ومن جهة أخرى، واصل **القطاع السياحي** مسار نموه التصاعدي خلال سنة 2024، مؤكداً بذلك دوره الاستراتيجي في خلق القيمة وكونه أحد أهم مصادر العملة الصعبة بالنسبة لبلادنا. وقد تأكد هذا المنحى الإيجابي خلال سنة 2025.

ومن جهة أخرى، انخرطت **وكالات الأحواض المائية** في عدة أنشطة، في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب والسقي 2020-2027، تتعلق بتطوير العرض وتحسين تدبير الطلب. وتشمل هذه الأنشطة بالخصوص، استكشاف المياه الجوفية، وإبرام عقود للتدبير التشاركي للفرشات المائية، وإعداد دراسات أولية لخطط مستقبلية لتدبير ندرة المياه، وإنجاز أطلس للمناطق المهددة للفيضانات، بالإضافة إلى إطلاق حملات للتحسيس لفائدة الساكنة بهدف تعزيز ترشيد استعمال المياه.

موازاة مع ما سبق، تم إطلاق دينامية مهمة في مجال تحلية مياه البحر بهدف بلوغ قدرة إنتاج تفوق 1,7 مليار متر مكعب سنوياً في أفق سنة 2030. ويصاحب هذا التوجه إنجاز برامج لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، والتي تستهدف إنتاج 100 مليون متر مكعب سنويًا في أفق سنة 2027، إلى جانب توسيع متواصل للسقي الموضعي.

أما فيما يخص قطاع الطاقة، يواصل **المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب** تنفيذ مخططه التجهيزي للفترة 2025-2030، الذي يُعبئ غلافاً استثمارياً إجمالياً يناهز **72,3 مليار درهم**، منها **49,9 مليار درهم** مُخصصة لفرع الكهرباء و**22,4 مليار درهم** لفرع الماء. ويُستثنى من هذا الغلاف الاستثماري مجموع الاستثمارات المُبرمجة لتعزيز قدرات الإنتاج الكهربائي، التي يتم تنفيذها من طرف **الوكالة المغربية للطاقة المستدامة** ومن قبل الخواص في إطار

القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، والتي من شأنها أن تعزز بشكل أكبر المجهود الاستثماري الوطني في مجال الانتقال الطاقي.

وعند متم شهر دجنبر 2024، بلغت القدرة الكهربائية المركبة 12.017 ميغاواط مقابل 6.127 ميغاواط سنة 2009، 45% منها مصدرها الطاقات المتجددة والتي تمثل 26,7% من الإنتاج الإجمالي للطاقة الكهربائية. ويتوقع مخطط التجهيز الجديد في أفق سنة 2030 إنجاز قدرة إضافية تصل إلى 15.672 ميغاواط، منها 12.445 ميغاواط تم إنتاجها من مصادر متجددة أي ما يقارب 80% من القدرة المبرمجة.

ومن جهة أخرى، تعمل **الوكالة المغربية للطاقة المستدامة** على هيكلة تموقعها في مجال الهيدروجين الأخضر من خلال خارطة طريق خاصة به، تُمكّنها من قيادة تنفيذ «عرض المغرب»، الذي شهدت مرحلته الأولى إيداع عروض من مستثمرين وطنيين ودوليين لإنجاز مشاريع بالأقاليم الجنوبية بقيمة **370 مليار درهم**، مما يفتح آفاقاً ملموسة لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي.

فيما يخص **القطاع الفلاحي**، قامت المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لهذا القطاع باتخاذ عدة تدابير للتخفيف من آثار أزمة ندرة المياه شملت تزويد الفلاحين بالبذور والأسمدة وتحسين تدبير الري وتطوير التأمين الفلاحي ودعم قطاع تربية الماشية.

وعند متم سنة 2024، مكنت عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الفلاحي من تعبئة مساحة تقدر بـ **120.964 هكتار** موزعة على **1.693 مشروعاً** باستثمار إجمالي يبلغ **24 مليار درهم** ستسمح بإحداث ما يناهز **68.489** فرصة عمل دائمة. وفي إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري، بلغت المساحة المجهزة بالري الموضعي 274.498 هكتاراً سنة 2024، مقابل 267.977 هكتاراً سنة 2023، أي ما يمثل 39% من شبكة الري.

أما فيما يتعلق بتعزيز جيل جديد من التنظيمات الفلاحية، فقد تم إحداث 689 تعاونية جديدة (زائد 24% مقارنة بسنة 2023)، وكذا إنجاز 42 مشروعاً للتجميع الفلاحي على مساحة إجمالية قدرها 36.984 هكتاراً.

فيما يخص **قطاع الفوسفاط**، أكد **المجمع الشريف للفوسفاط** صموده الاستراتيجي وريادته العالمية في صناعة الفوسفاط، حيث بلغ رقم معاملات المجموعة **96.989 مليون درهم** متم سنة 2024، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 6% مقارنة بسنة 2023 (**91.277 مليون درهم**)، بفضل زيادة حجم الصادرات من الأسمدة والتي بلغت مستوى قياسياً قدره 12,3 مليون طن، أي بارتفاع نسبته 10%. فيما يخص النتيجة الصافية فقد سجلت انتعاشاً بنسبة 46%، حيث ارتفعت من **14.369 مليون درهم** سنة 2023 إلى **20.906 مليون درهم** سنة 2024.

أما فيما يتعلق **بالاستحقاقات الوطنية الكبرى في أفق سنة 2030**، فإن بلادنا تقف اليوم أمام منعطف حاسم تتقاطع فيه العديد من الديناميات بالغة الأهمية، على غرار تكريس أهداف التنمية المستدامة واستكمال تنزيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية التي ترتبط آجالها التنفيذية بسنة 2030، وكذا استضافة تظاهرة عالمية كبرى على غرار كأس العالم لكرة القدم 2030. في هذا الإطار، أطلق أبرز الفاعلين العموميين برامج استثمارية مهمة في قطاعات الطرق السيارة والمطارات والسكك الحديدية، وتتمثل أساسا فيما يلي:

- **المكتب الوطني للسكك الحديدية:** انطلاقة أشغال إنجاز الخط السككي فائق السرعة الذي سيربط بين القنيطرة ومراكش على مسافة تقارب 430 كيلومترا بتكلفة تقدر بما قيمته **96 مليار درهم**. ويسعى هذا البرنامج إلى تحديث مهم للمنظومة السككية الوطنية؛
- **الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب**: برنامج استثماري بقيمة **12,5 مليار درهم** ممتد على الفترة 2025-2032 يندرج ضمن مذكرة تفاهم موقعة بين الدولة والشركة بتاريخ 21 مارس 2025؛
- **المكتب الوطني للمطارات:** تفعيل استراتيجية المكتب «مطارات 2030» التي تروم إنجاز برنامج استثماري تكلفته **38 مليار درهم**، يستهدف على سبيل الأولوية توسيع مطارات المدن المحتضنة لكأس العالم 2030 وإطلاق مشاريع هيكلية جديدة. وستمكن هذه الاستثمارات أيضاً من دعم نمو **القطاع السياحي** ومواكبة **مخطط تطوير شركة الخطوط الملكية المغربية** والذي يروم إعادة تموقع الشركة على الصعيد العالمي من خلال توسيع أسطول الخطوط الملكية المغربية ليصل إلى **200 طائرة في أفق سنة 2037**، وفتح وجهات جديدة، إضافة الى تحقيق رقم معاملات يبلغ **94 مليار درهم** ونقل **31,6 مليون مسافر**.

III. تفعيل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

خلال الفترة 2021-2025، سجل ورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية الذي أتى به القانون-الإطار رقم 50.21، تقدما ملموسا في مجالات الحكامة، وترشيد وتحسين نجاعة أداء قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوما بمجموعة من النصوص الهامة.

في هذا الإطار، تم تسجيل تقدم ملحوظ عبر ثلاثة محاور رئيسية: إرساء المنظومة القانونية المرجعية المنصوص عليه في القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، ومواصلة عمليات إعادة الهيكلة والشروع في وضع نظام مؤطر لعمليات التصفية.

وحتى نهاية شهر شتنبر 2025، تمت **المصادقة على تسعة نصوص تشريعية وتنظيمية،** في حين يوجد **نصّان قيد المصادقة،** كما **يجري إعداد ستة مشاريع نصوص أخرى** تشمل بالأساس إصلاح المراقبة المالية ونظام الخوصصة وتأطير إحداث وتصفية المؤسسات والمقاولات العمومية، إضافة إلى تقييم الملك العمومي الموضوع رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية.

فيما يتعلق بتفعيل **السياسة المساهماتية للدولة** فقد تمت المصادقة عليها خلال اجتماع المجلس الوزاري المنعقد في فاتح يونيو 2024, وبعد الموافقة على مشروع السياسة المساهماتية من طرف هيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة، برئاسة رئيس الحكومة بتاريخ 19 شتنبر 2024، وتمت المصادقة عليها بمرسوم رقم 2-24-1090 بتاريخ 19 دجنبر 2024 مما فتح المجال لانطلاق تنزيلها الفعلي. ومن جهة أخرى، يتم تنظيم سلسلة من الورشات التفاعلية بين الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية والقطاعات الوزارية الوصية والمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بهدف تحديد الكيفيات العملية لتنزيل السياسة المساهماتية للدولة وضمان استيعاب موحّد ومنسجم لمضامينها من قبل مختلف الفاعلين.

فيما يتعلق بعمليات إعادة الهيكلة، تم إطلاق عمليات كبرى بتنسيق مع القطاعات الوزارية الوصية. ويشمل هذا البرنامج، إلى حدود اليوم، 73 مؤسسة أو مقاولة عمومية تخضع لعمليات إعادة هيكلة بلغت أطوار مهمة من التقدم أو توجد قيد التنفيذ، فيما تخضع 64 مؤسسة ومقاولة عمومية لدراسات أو مشاورات معمّقة. وتستفيد 70 هيئة من إجراءات مواكبة محددة، لاسيما في مجالات الحكامة والمراقبة المالية واستخلاص الديون.

في قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، تتمثل عملية الإصلاح في إحداث الهيئة العليا للصحة والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وهي مؤسسات عمومية تروم تعزيز مهام التقنين وضمان جودة الرعاية وتكريس السيادة الصحية.

وتشمل عملية إعادة الهيكلة كذلك **إحداث 12 مجموعة صحية ترابية،** دخلت أولاها حيز الخدمة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، إلى جانب حذف بعض الهيئات التي أضحت مهامها متداخلة مع المجموعات سالفة الذكر، على غرار 7 مستشفيات جامعية و85 مرفقا للدولة مسيرا بصورة مستقلة و 12 مديرية جهوية للصحة.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل حلول **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي،** الذي أقره مشروع القانون رقم 54.23، محطة حاسمة في توحيد تدبير التأمين الإجباري عن المرض، بما يضمن تغطية أوسع ونجاعة أكبر وتعزيز العدالة في الولوج إلى الرعاية الصحية.

وفي قطاع توزيع الماء والكهرباء، مكنت الإصلاحات الهيكلية التي تم إطلاقها بموجب القانون رقم 83.21، وكذا **إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات،** من تجاوز نموذج مجزأ كان يتسم بتعدد الفاعلين (وكالات التوزيع والمتعهدون الخواص والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب). وقد دخلت أربع **شركات جهوية متعددة الخدمات** حيز الخدمة **برسم سنة 2024،** مسجلة بذلك خطوة نوعية نحو تغطية الجهات الاثنتي عشرة للمملكة قبل متم سنة 2025.

وفي قطاع التعمير والإسكان، يشكل إحداث **الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان** لتحل محل 29 وكالة حضرية، قفزة نوعية نحو حكامة ترابية مندمجة وفقاً لمبادئ الجهوية المتقدمة.

وتشمل العمليات قيد التقييم نطاقا واسعا من المؤسسات والمقاولات العمومية التي تنشط في مجالات متعددة، على غرار التنمية الاجتماعية، والإسكان، والبنيات التحتية، والتعليم العالي والبحث العلمي واللوجستيك، والانتقال الطاقي، والقطاع المعدني.

وبالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية المُندرجة ضمن نطاق الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد تم إطلاق عدة أوراش، أهمها إحداث قطب عمومي سمعي بصري وكذا مشروع إعادة هيكلة قطاع الطاقات المتجددة والتحضير لتحويل عدد من المؤسسات العمومية إلى شركات المساهمة على غرار المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن والمكتب الوطني للمطارات والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والوكالة الوطنية للموانئ, بالإضافة الى مشاريع تهم المختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية وصندوق التجهيز الجماعي والمكتب الوطني للصيد، التي بلغت مرحلة الصياغة النهائية. في حين تم الشروع في إطلاق دراسات لإعادة تحديد التموقع الاستراتيجي لكل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا بهدف تحديد نطاق تدخلها المستقبلي. كما تتولى الوكالة الوطنية الإشراف على دراسات قطاعية في مجالات اللوجستيك والقطاع البنكي والمالي بهدف ترشيد تدخل الدولة وخلق أوجه التآزر وتعزيز صمود النماذج الاقتصادية لاسيما بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة بالإضافة الى بريد المغرب والبريد بنك.

ويهم **المكون الثالث والأخير للإصلاح** إرساء نظام للتصفية. وفي هذا الإطار، يجري إعداد مشروع قانون لإحداث هيئة مركزية للتصفية. ويهدف هذا النص إلى تزويد الدولة بآلية تنفيذية ومركزية لقيادة عمليات التصفية تكفل في آن واحد الضمانات القانونية وحماية الأصول العمومية واحترام الحقوق الاجتماعية وضبط الالتزامات المالية المترتبة عن عمليات التصفية.

فيما يخص إصلاح منظومة المراقبة المالية، يجري حاليًا إعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون الخاص بالمراقبة المالية. والذي يروم الانسجام مع توصيات النموذج التنموي الجديد التي تؤكد على ضرورة تحديث آليات القيادة وربط المسؤولية بالمحاسبة وكذا الفصل بين مهام التخطيط والمراقبة والتقنين من جهة، ومهام التدبير العملي من جهة أخرى. ويتضمن هذا النص مستجدين أساسيين يتمثلان في:

- إرساء مراقبة مالية ترتكز، أساسا، على تقييم الأداء وتقييم منظومة الحكامة والوقاية من المخاطر؛
- التعميم التدريجي للمراقبة المالية مع تكييف مستوى التدخل حسب مستوى الحكامة وجودة التدبير.

IV. تعزيز التآزر بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال

فيما يخص **منهجية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية**، تواصل وزارة الاقتصاد والمالية تعزيز هذا النهج التعاقدي الذي تم تكريسه بموجب القانون-الإطار رقم 21-50، وذلك بهدف جعله أداة متكاملة للحكامة العمومية مبنية على المسؤولية والشفافية والمساءلة. كما تتواصل الأشغال لإعداد الصيغة النهائية للدليل المنهجي الجديد للتعاقد، الذي يهدف إلى توضيح مختلف مراحل العملية التعاقدية وتحديد أدوار الأطراف المعنية وتقديم النماذج المرجعية للعقود (عقود-البرنامج، عقود نجاعة الأداء وعقود الأهداف) إلى جانب آليات التتبع والتقييم. ويشمل هذا الدليل كذلك التزامات المؤسسات والمقاولات العمومية فيما يتعلق بالتدبير المسؤول وإعداد التقارير الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحكامة وكذا التزامات الخدمة العمومية.

فيما يتعلق **بآجال الأداء**، تمكن مرصد آجال الأداء مدعوما بآلية الغرامات المالية التي تم إدراجها بموجب القانون رقم 69.21 من تحقيق تحسن ملحوظ في احترام التزامات التصريح وفي سلوكيات الأداء. وبلغ عدد المقاولات الخاضعة لواجب التصريح **في متم سنة 2024** ما مجموعه 17.636 مقاولة، منها 8.223 مقاولة بأداء ما مجموعه **57.2 مليار درهم** من الفواتير المتأخرة، اما الغرامات المؤداة فقد بلغت **1,5 مليار درهم**. كما بلغ متوسط آجال الأداء للمؤسسات والمقاولات العمومية 34,8 يومًا في شهر يونيو 2025، مسجّلًا انخفاضًا بمقدار 21,1 يومًا مقارنة بشهر دجنبر 2018، وانخفاضا ملحوظا مقارنة بأجل الأداء المحدد برسم النصوص التنظيمية في 60 يومًا.

فيما يخص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فقد تم تعزيز الإطار القانوني من خلال وضع القانون رقم 46.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي تم نشره في الجريدة الرسمية عدد 6866 بتاريخ 19 مارس 2020. ويتطلب دخول هذا القانون حيز التنفيذ نشر نصوصه التطبيقية، حيث تم نشر النصوص الخاصة بالدولة وبالمؤسسات والمقاولات العمومية، في حين يوجد نصان يتعلقان بالجماعات الترابية في المرحلة النهائية من المصادقة.

وينص هذا النظام، بالخصوص، على إحداث اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يترأسها رئيس الحكومة، والمكلفة على وجه الخصوص بتحديد التوجهات الاستراتيجية الوطنية ووضع البرنامج الوطني لمشاريع الشراكة وتحديد سقف الاستثمار لكل قطاع الذي يصبح بموجبه إجراء التقييم المسبق اختياريًا.

وفي أفق التحضير لانعقاد الاجتماع الأول للجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تم إطلاق أعمال تحضيرية بتنسيق مع عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية وما يقارب عشرة قطاعات وزارية وصية، أفضت إلى حصر حوالي 60 مشروعاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص محتملاً باستثمارات إجمالية تفوق **50 مليار درهم**. وتشمل هذه المشاريع مجالات حيوية كالماء والطاقة والفلاحة والنقل والصناعة والصحة والإسكان والتعليم العالي والتي سيتم إدراجها ضمن برنامج وطني سنوي أو متعدد السنوات يتم تحيينه بانتظام وعرضه على مصادقة اللجنة الوطنية.

فيما يتعلق بحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، تشكل المصادقة على **ميثاق جديد للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية** بموجب المرسوم رقم 2.24.249 الصادر في 24 أبريل 2025، الذي تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7399 بتاريخ 28 أبريل 2025، مراجعة مهمة للمبادئ التي تم اعتمادها سنة 2012.

وقد تم وضع هذا الميثاق وفق مقاربة جديدة للحكامة تستند على التوزيع الواضح للمسؤوليات بين الأجهزة التداولية وفرق الإدارة وكذا المهنية والاستقلالية داخل أجهزة الحكامة واعتماد التنوع في الكفاءات والحرص على تمثيلية النساء، وإرساء آليات مبتكرة لتدبير المخاطر، فضلاً عن التقييم الدوري لعمل أجهزة الحكامة. كما يكرس هذا الميثاق الشفافية المالية وغير المالية لاسيما عبر التقارير المتعلقة بالمناخ والتقارير الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحكامة إلى جانب إدماج رهانات الاستدامة والتدبير المسؤول.

وفيما يخص عمليات **التدقيق الخارجي**، تم إنجاز **94 عملية تدقيق** خلال الفترة 2000-2024، شملت **109 مؤسسة ومقاولة عمومية**. ووفقا لمقتضيات القانون-الإطار رقم 50.21، تمت إعادة توجيه عمليات التدقيق الخارجي نحو مقاربة استراتيجية، تروم تحديد صيغ إعادة الهيكلة الأنسب (التجميع أو الإدماج أو الحل أو التصفية)، وتعزيز الانسجام والتكامل بين الفاعلين العموميين. وتندرج هذه المقاربة في إطار السعي إلى إرساء مخططات مؤسساتية واضحة المعالم، تُميز بين الوظائف الاستراتيجية ووظائف التقنين والتنفيذ والاستغلال.

أما فيما يتعلق بتتبع تنفيذ التوصيات، فقد شمل هذا الأخير خلال سنة 2024 ما مجموعه 18 مؤسسة ومقاولة عمومية خضعت لتدقيقات متنوعة مؤسساتية واستراتيجية وعملياتية وتدبيرية. وقد مكّن التتبع الذي قامت به وزارة الاقتصاد والمالية بتنسيق مع الوزارات الوصية من تسجيل معدل إنجاز بلغ 59% (809 توصية تم تنفيذها من أصل 1.375 توصية صادرة)، مسجلاً بذلك تحسناً بلغ 50%مقارنة بسنة 2023.

V. المؤسسات والمقاولات العمومية في خدمة الانتقال الأخضر

في إطار تعزيز الإطار الوطني للشفافية فيما يخص التمويل المناخي، الذي يتم تنزيله عبر المبادرة الدولية المتعلقة بشفافية العمل المناخي، والتي تهدف إلى تمكين المغرب من نظام وطني لتتبع التمويلات المناخية ينسجم مع التزامات اتفاق باريس ويتوافق مع متطلبات الشفافية والمساءلة. قامت وزارة الاقتصاد والمالية بتنسيق مع شركائها المؤسساتيين والتقنيين، وبدعم من مكتب دراسات متخصص بتصنيف وتقييم الاستثمارات المناخية المنجزة من طرف عينة تجريبية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال الفترة 2022-2024.

وقد تم اعتماد نتائج التقدير الكمي للاستثمارات المناخية المنجزة من طرف عينة مكونة من عشر مؤسسات ومقاولات عمومية التي تحتل أفضل تصنيف في مجال استراتيجية المناخ والشفافية، لإجراء تمرين تجريبي لحساب التمويل المناخي خلال الفترة ما بين 2022 و2024 حيث تم تحديد **58 مشروعاً** تغطي مختلف القطاعات الاستراتيجية بقيمة إجمالية قدرها **54 مليار درهم منها 32 مليار درهم م**خصّصة للمناخ (أي ما يعادل 59%)، بما يعكس تنوع مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في تمويل المناخ على الصعيد الوطني:

- **الوكالة المغربية للطاقة المستدامة**: مشروع رئيسي في مجال الطاقة الشمسية 100% مناخي بغلاف مالي قدره **1,42 مليار درهم؛**
- **الوكالة الوطنية للمياه والغابات**: 7مشاريع للتكيّف الغابوي وحماية التنوع البيولوجي، بحجم استثمارات يناهز **5,9 مليار درهم؛**
- **المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - فرع الكهرباء**: 4 مشاريع بغلاف إجمالي قدره **13,36 مليار درهم**، 69% منها موجهة أساساً للمناخ في إطار الانتقال الطاقي؛
- **المجمع الشريف للفوسفاط**: 12مشروعاً في مجالات إزالة الكربون الصناعي والتدبير المستدام للماء بكلفة **10,39 مليار درهم**، % 89 منها موجهة للمناخ؛

- **مجموعة صندوق الإيداع والتدبير:** 9 مشاريع بكلفة **18 مليار درهم** غير أن 24% فقط منها موجهة بشكل صريح نحو قضايا المناخ مما يعكس مساهمة غير مباشرة لكنها مهمة؛
- **الوكالة الخاصة طنجة المتوسط**: 4 مشاريع للبنيات التحتية المينائية المستدامة بقيمة **328,5 مليون درهم**، تدمج التكيّف والتخضير؛
- **الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان** : 5 مشاريع بكلفة **140 مليون درهم**، جميعها موجهة نحو قضايا المناخ، وتركز على تعزيز صمود الواحات ومنظومة الأركان؛
- **المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - فرع الماء** :4 مشاريع للتكيّف المائي بقيمة **885 مليون درهم؛**
- **مجموعة العمران** : 7 مشاريع في مجال البحث والتطوير بكلفة إجمالية قدرها **3,3 مليون درهم**، ذات بعد ابتكاري في استدامة البناء؛
- **المكتب الوطني للمطارات**: مشروعان بكلفة **2,38 مليار درهم**.

وتُبرز هذه التقديرات الأولية أن المؤسسات والمقاولات العمومية تعبئ موارد مالية مهمة لخدمة المناخ، تتركز أساساً حول مجالات الطاقة وصناعة استخراج المعادن والبنيات التحتية والتمويل. غير أن نسب التمويل المناخي تختلف بشكل كبير حسب الهيئة المعنية والمشاريع، حيث تتراوح ما بين 100% (الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والوكالة الخاصة طنجة المتوسط والوكالة الوطنية للمياه والغابات والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - فرع الماء ومجموعة العمران) وأقل من 25% (صندوق الإيداع والتدبير والمكتب الوطني للمطارات والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب)، وهو ما يكشف عن:

- إمكانات مهمة لتعزيز حجم المساهمة شريطة إدماج المعايير المناخية بوضوح منذ مرحلة تصميم المشاريع؛
- هامش مهم للتطوير على مستوى التصنيف والتتبع، خصوصاً بالنسبة للفاعلين في مجالي التمويل والبنيات التحتية؛
- الحاجة إلى توحيد آليات رفع التقارير، بما يضمن قابلية المقارنة والشفافية، انسجاماً مع التزامات المغرب في إطار اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً.

ويُشكل هذا التقدير المناخي لاستثمارات عيّنة نموذجية من المؤسسات والمقاولات العمومية، خطوة أولى نحو إرساء نظام وطني للتقدير المناخي للاستثمارات العمومية والذي من شأن تعميمه على مجمل المحفظة العمومية أن يُعزز من وضوح وشفافية ومصداقية المغرب في مجال التمويل المناخي على الصعيد الدولي.

وجدير بالذكر أن الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية قد شرعت، منذ شهر أكتوبر 2024، في تنفيذ مقاربة متكاملة للمسؤولية المجتمعية للمقاولة وذلك انسجاماً مع مهامها الرامية إلى تدبير المساهمات العمومية بشكل مستدام.